

تتس الكفار بنبي من الانبياء سئل ذلك النبي ان يري اولاد قال ارم نومي والاولاد هو فيه
 تامل وان غرس في المسجد قيل اطلاق المنفعة مقيد بما اذا لم تكن المنفعة نراة
 المسجد فانه يجوز للفرد من هذا الغرض الصحيح كما في الخلاصة والبرازية اه وقيده عليه لا
 بالمنفعة منفعة الفارس لا غيره وح لا يرد ما لو غرسها الدخ نزل المسجد وعلى هذا فلا حاجة
 الى التقيده وفيه انه مردود بما في فتاوى الهادي وان غرس شجر في مسجد فلان كما قال
 ترمه ولا يجوز له اخذ ورقه اه قيل الفرق بين الورق والثمران الفرس لما كان لا يجوز
 في المسجد الا لكون الارض نراة او للاستقلال وهو لا يكون على الوجه الاكمل الا بالورق
 بخلاف الثمرة لكن هذا الفرق لا يتأتى فيما اذا كان الفرس لكون الارض نراة الا ان
 يقال وجود الاوراق على الاشجار كغير شجرها المماثل فتحصل الصلاة للارض
 وان قصد منفعة اخرى يكره قيل عليه نبيذ فيه ما لو غرسها لينتفع اهل المسجد
 فيها او يبيع ثمها لمصلحة المسجد وفيه نظر انتهى اقول في النظر نظر وللتهاون يكره
 اقول فيه نظر لانه بالهاون باسم الله يكره قال في القنية لو كرر ذكر اسم الله تعالى قال
 اخاهوا بن عمك كفر بالاستهانة به من تهاون بالله كفو وكذا الاستخفاف بالقران
 والمسجد ونحوهما يعظم اه قال في الصحاح استهان به وتهاون به استحققه واهانه
 استخفه فيه وفيها مباحث اى النية والمباحث جمع بحيث موضع البحث
 وهولفة التفتيش واصطلاحا لاثبات المحمول للموضوع الاول في بيان حقيقة
 حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وهي اخص من مفهومه لان حقيقة الشيء عبارة
 عن ذاته والمفهوم اعم وهو ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتيا له او لا فروع اللفظة
 المقصد من نوى الشيء كاهو ظم مشددة ومخففة قيل عليه هذا تخفيفا غير
 قياس لان نية اصلها نوية او عتة الواو في اليا يعني بعد قلبها يا ولا يجوز نية على وزن
 عدة قياسا انتهى اقول مراد صاحب القاموس انها مخففة فيما سمع وان خالف ذلك
 القياس يعني بالحذف وعدم القلب والادغام ولا يرد عليه النية في التروك تقرير
 الوردان التعريف غير جامع لانه لا يشمل التروك وحاصل الجواب انه جامع لان
 الفعل يع فعل الجوارح والقلب فينزل الكف قد يكون حمية او تداويا فيمن
 الاسالك عن الفطر تداويا هو الحمية كما ورد في الحديث المعده بيت الدوا والحمة راس

الدوا

الدوا واصل كل والبردة اى ادخال الطعام على الطعام قبل هضمه وح يشكك عطف
 التداوي على الحمية باو اولهم الحاجة اليه المفضل فالصبر راجع الى الجمع باعتبار
 واحد ودفع المال قد يكون هبة الخ اقول لا يخفى ما في هذه العبارة من الحراة وحق
 العبارة ان يقال ودفع المال قد يكون لغرض ريبوى هبة او يبيع وقد يكون لغرض
 اخروي زكاة او صدقة او مندوب الى الخ بنية المتصدق على الفقرا والاصححة
 فيكون عبادة اقول حق العبارة ان يقول فيكون واجبا ولا يلزم من كون الشيء واجبا
 ان يكون عبادة فتامل حراما وكفر اقول حق العبارة ان يقول او حراما وكفر
 اى بعد قوله حراما كما هو وظم وتكون الذبيحة ميتة كما ساقى في البحث الخامس وفيه باع
 الفن الثاني كما لا يمان بالله تعالى كما قد سناه الذي قيمه الاسلام لا الايمان وهو
 غيره وان في الايفتقان والاذكار قيل عليه ان ذلك انما هو بالنظر الى الصلوات
 اما ما حدث فيه عرفه التوسيع للتعب فلا كما في فتح الباري ولم يتعرض للصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم هل موضوعه بنفسه العبادة او انما تكون عبادة
 بالنية وما عدا الايمان لم يره صريحا اقول صريح بذلك العلامة السواسي في
 ثم قال نعم يجب في القراءة اذا كانت منزورة لتمييز الواجب من غيره وقياسه ان يذكر
 الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نعم ان نذر الصلاة كل ما ذكر فالذي يظهر ان
 ذلك لا يحتاج الى نية لتمييزه بسببه وذكر ان النية لا تحتاج الى نية قال بعض
 المحققين انما لم تجز النية الى نية لانها مسرفة الى الله تعالى بصورتها فلا جرم لا تقدر
 النية الى نية اخرى لزم التسلسل ولذلك يباب الانسان على نية سفرة ولا يباب
 على الفعل مفرد الا تصرفا بصورتها الى الله تعالى والفعل متردد بين ماله وما لغيره
 وانما كون الانسان يباب على النية حسنة وعلى الفعل عشرة اذ انوى فلان الافعال
 هي المقاصد والنيات وسائل ونقل العيني في شبه البخاري الاجماع في الهدى الخالف
 ظما تقدم في القاعة الاولى من ان الاذان تشترط فيه النية لتحصيل التواضع وقد
 بهما على ذلك فيما تقدم ولا بد من التعيين كالصلاة في فتح القدير ودليل
 اشتراط التعيين قوله صلى الله عليه وسلم وان لكل امرؤ ما نوى فهذا في اشتراط
 التعيين في الغرائض لتساوي الظاهر والعصر صورة وفلا فلا يميز بينهما الا بقين